

الاتفاقيات التفضيلية لتعاون اقتصادي متكافئ في التشريع الجزائري

The preferential agreements for equitable economic cooperation

in Algerian legislation

ثلب بلقاسم

جامعة غرداية (الجزائر)

dr.tlbelkacem@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
المحيط الدولي المفعم بالتكتلات الاقتصادية يجعل التفاعل معه حتمية على الدولة تفرضها اعتبارات عدة. وأمام محدودية الخيارات المتاحة للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة، فهي مجبرة على التوجه نحو التعاون الاقتصادي الدولي ضمن أطر تفضيلية تسعى إلى أن تكون متكافئة. وضمن هذا المضمار، أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات التفضيلية في محيطها المغاربي وامتدادها العربي وفي الفضاء الدولي الموسع. لكن ولأسباب في الغالب سياسية ولتجانس البنية الاقتصادية لجل الدول العربية، فإن الاتفاقيات التفضيلية تأرجحت ما بين الفشل والأداء الهزيل. وأيضاً، قد صعب على الجزائر خارج الإطار العربي مجارة الدول المتقدمة اقتصادياً في الاتفاقيات التفضيلية، مما انعكس سلباً على مكاسبها.	تاريخ الارسال: 2024/05/28 تاريخ القبول: 2024/06/30 الكلمات المفتاحية: ✓ الاعضاء ✓ الحواجز التعريفية ✓ القيود التجارية اتخاذ القرار:
Abstract :	Article info
<i>The international environment, full of economic blocs, makes interaction with it inevitable for the state, imposed by several considerations. In the face of the limited options available to the state to achieve its desired economic goals, it is forced to move towards international economic cooperation within preferential frameworks that seek to be equal. Within this context, Algeria concluded many preferential agreements in its Maghreb surroundings, its Arab extension, and in the expanded international space. However, for mostly political reasons and the homogeneity of the economic structure of most Arab countries, the preferential agreements oscillated between failure and poor performance. Also, it has been difficult for Algeria outside the Arab framework to keep pace with economically developed countries in preferential agreements, which has negatively affected its gains.</i>	Received 28/05/2024 Accepted 30/06/2024 Keywords: ✓ exemptions - tariff barriers ✓ trade restrictions. ✓ Make decision:

تسعى جل الدول بشكل حثيث لبلوغ مستويات مرضية من التنمية غير انما تواجه تحديات جملة أهمها مدى استجابتها للتغيرات الاقتصادية المتسمة بالتسارع، لاسيما عقب التغير الجذري في بنية وأهمية عوامل الإنتاج إذ تراجع بشكل كبير بريق واهمية الموارد الطبيعية في صناعة الثروة وصار دورها ضئيلا أمام الارتقاء في توظيف كل من التكنولوجيا والأداء الاحترافي الاقتصادي، من خلال عدم الركون الى الميزات سواء المطلقة أو النسبية القائمة بالأساس على توفر الموارد الطبيعية وعوامل الانتاج الاخرى واعتماد المرور الى نمط خلق الميزة التنافسية، وهذا يبذل الدولة وانتهاجها سبلا وميكانزمات كفيلة بإحداث الميزات في كل من التكلفة، السعر، الجودة، الإنتاجية والتسويق واضفاء الحماية والاستمرارية بمنح المزايا والحوافز المختلفة، هذا التغير الحاصل انبثق عنه تغيرا ونمطا آخر في مفهوم تقسيم العمل الدولي فتصنيع منتج واحد صار سلسلة عمليات جزئية متفرقة تتم في عدة دول، مما يضفي على قرار الإنتاج والاستثمار الصفة والبعد العالميين بانتهاج سبل الرشادة الاقتصادية التي على رأسها الموازنة بين كل من التكلفة المحتملة والعائد المتوقع و تلعب المعاملة التفضيلية هنا دور المرحح لتأثيرها على التكلفة والعائد على حد سواء، فالمعاملات الاتفاقية التفضيلية توظفها البلدان للحصول على مزايا تنافسية لاكتساب مكانة في الاسواق والمحافظة عليها في بيئة دولية يتراجع فيها أداء وأهمية إقتصاديات الدول المنفردة بخلاف اداء وأهمية إقتصاديات الدول المجتمعة، وهو ما يبرر احتدام التنافس والتسابق نحو صيغ التعاون الدولي الاقتصادي ضمن أطر أو تكتلات تتلاشى فيها الخلافات والتباين في سبيل بلوغ مكاسب اقتصادية وتنموية مرضية.

ان تفاعل الدولة مع هذا المحيط الدولي الذي يغلب عليه التكتل الاقتصادي حتمية ولا خيار فيها اذ لا مجال فيه للعزلة، بل يقتضي الامر التموضع المناسب عن إرادة واقناع أو من دونهما؛ ان هذا الفضاء الدولي يحمل في طياته التعاملات الجارية فيه والترابطات البنينة جملة من الفرص والمزايا المفضية لمكاسب جملة ونوعية وفي الوقت نفسه لا يخلو من المخاطر، مما يجبر الدول على التكيف السريع مع الأوضاع المستجدة والزيادة في كفاءة إدارتها للترابطات الدولية، ضمن هذا المضمار الذي تسلكه الجزائر بحذر تتجلى مساعيها الحثيثة المتواصلة لإيجاد آليات كفيلة تسهم في تراكم ثروات معوضة وبديلة عن نواتج النفط هذه الاخيرة التي يجب ان تستغل كدعامة لإعمال الآليات البديلة بأريحية من خلال تجميع العوامل التي أهمها رأسمال والتكنولوجيا؛ ولان المقدرة الذاتية مقتصرة على بعض العوامل قاصرة عن البعض الآخر فالواقع يقتضي التكامل مع الدول؛ لذا تنتهج سبل تكوين ارتباطات اقتصادية في امتدادها الدولي كخيار تنموي معتمد على المصالح المتبادلة بغض النظر عن المصطلح الموظف من بين المسميات المتعددة التعاون المتكافئ، الاعتماد المتبادل، الاعتماد المتكافئ، والتبادل المتكافئ وغيرها، حيث توضع مجموعة اهداف متكاملة تربط جملة إقتصاديات وحدات دولية ثنائية او متعددة الاطراف يلعب فيها معيار التنافسية الدولية للدولة دور المرحح في المفاوضات لاعتماد صيغة للتعاون الاقتصادي.

ولأن التعاون الاقتصادي يتم وفق عدة مستويات متباينة ولا يعني بالضرورة بلوغ درجة التكامل الاقتصادي والاندماج فانه قد يتم ويبلغ مقاصده بأقل من ذلك ببناء ترابطات دولية محفزة تكفل إزالة المعوقات التي تحد من التبادل التجاري وتحد من عرقلة حركية عناصر الإنتاج، وتقلل الآثار المثبطة والسلبية المتأينة من اعمال الأنظمة والتشريعات المتباينة ومن قبل الطرفين معا، وهنا تتجلى أهمية صيغة الاتفاقيات على صيغ التعاون الأخرى خاصة للجزائر حيث يتم فيها النظر بعين الاعتبار الى عدة عوامل أهمها عدم التجانس والتباين بين الإقتصاديات وكذا ظروف كل طرف ومصالحه، فعالميا بالرغم من الجهود المضنية ولفترات معتبرة فالوصول لأنظمة موسعة موحدة صار مستعصيا، مما أفرز توجهها دوليا للعمل في حدود اقليمية وعلى صعيد أضيق بالجوء إلى إبرام الاتفاقيات لاسيما الثنائية منها التي غدت أكثر الانماط استعمالا في الترابطات الاقتصادية الدولية لتميزها في مجال تحديد الحقوق وترتيب الالتزامات بالبساطة والدقة والتناسبية في اعتماد توازن المصالح والاعتداد بأوضاع وظروف الدول الاطراف وما ينتج على ذلك من مرونة ونجاعة. لهذا وفي

هذا الاطار ابرمت الجزائر اتفاقيات واتفاقات دولية عدة ضمن امتدادها الإقليمي المغاربي، العربي ، والدولي الموسع بمستويات تنسيق متباينة مرتبطة بالأهداف المنشودة على غرار زيادة وتعزيز التبادل التجاري، زيادة الاستثمار الوافد، تقليص الأعباء وتيسير الإجراءات ومعالجة الازدواج الضريبي.

لهذا يبرز بجلاء ويطفو الى السطح موضوع وجاهة تكوين واستمرارية الترابطات الاقتصادية الدولية ضمن هذا السياق العام تطرح الاشكالية التي تحاول هذه الورقة البحثية معالجتها والمتمثلة في التساؤل الآتي:

في ظل احتدام التنافس الاقتصادي الدولي وتغليب منطق المصالح ما مدى مساهمة الاتفاقيات التفضيلية المبرمة من قبل الجزائر ضمن محيطها وامتدادها الدولي في تحقيق تعاون اقتصادي دولي متكافئ ؟

وللوصول لإجابة عن ذلك وفي اطار تكامل المناهج يعتمد بشكل اساسي على المنهجين الوصفي و/أو التحليلي الانسب باعتبار نوع الدراسة ولتكوين بناءات علمية حال تسليط الضوء على مكانة الاتفاقيات التفضيلية ضمن صيغ التعاون الدولي الاقتصادي واسهاماتها (مبحث أول)، ثم التعرّيج على أهم الاتفاقيات التفضيلية المبرمة من قبل الجزائر الثنائية ومتعددة الاطراف ضمن محيطها وامتدادها الدولي (مبحث ثاني).

المبحث الأول: مكانة الاتفاقيات التفضيلية ضمن صيغ التعاون الدولي الاقتصادي.

المتطلبات المجتمعية واطلاع الدولة والتحديات التي تواجهها وطموحاتها في بلوغ تنمية مستدامة والاستمرارية في النمو كلها تقتضي السعي لتعظيم المكاسب الاقتصادية والمالية، وامام قلة الخيارات المتاحة تتوجه الدولة لخيار التنسيق والتعاون الدولي المبني على اعتماد الدول بعضها على بعض في جوانب معينة، بتوحيد الجهود نظرا لوجود أهداف مشتركة على غرار الوصول لمعدلات تنمية متقاربة، الرفع من الكفاءة الاقتصادية، الاستغلال الامثل لكل الطاقات، والسعي لاكتساب مقدرة تنافسية في الاسواق العالمية ، وتوحيد الجهود يمر وجوبا عبر ازالة القيود على التعاملات التجارية وعلى حركية وانسيابية انتقال عوامل الانتاج، وتوطيد العملية الاستثمارية، وتكوين اسواق ارحب بالتعاطي مع العولمة الاقتصادية المفضية لدمج الاقتصاديات والاسواق ، فعلى قدر الاهداف المنشودة تكون درجة التعاون وصيغته وكل درجة يقابلها مستوى تنسيق مناسب، حسب الصيغة المعتمدة من بين الصيغ الآتي ذكرها ترتيبا: الاتفاقيات التفضيلية، المناطق التجارية الحرة، الاتحادات الجمركية، الاسواق المشتركة، الاتحادات الاقتصادية، الاندماج الاقتصادي الشامل.

ولأن العبرة في التعاون الاقتصادي ليست المرور من مستوى لآخر ومن صيغة لأخرى دون ان يقابل هذا المرور دواعي ومكاسب مرضية فان المرحلة الحذرة هي الانسب، وهنا تتجلى أهمية صيغة الاتفاقيات التفضيلية على بقية الصيغ التعاونية الأخرى، حيث يعتد فيها أكثر بالتباين فيما بين اوضاع وظروف وامكانيات وقدرات واقتصاديات ومصالح الاطراف، ناهيك عن مرونتها وبساطتها المنعكسة على الدقة في تحديد الحقوق وترتيب الالتزامات للأطراف وعليها، لذا غدت أكثر الصيغ توظيفا على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، والتطرق لهذا النمط التنسيقي التعاوني يقتضي ابتداء تحديد مفهوم الاتفاقيات التفضيلية الدولية (مطلب أول)، يلي ذلك تبيان أهمية واسهاماتها في التعاون الاقتصادي المتكافئ (مطلب ثاني).

المطلب الاول: مفهوم الاتفاقيات التفضيلية الدولية.

العلاقات الدولية لاسيما التجارية والاقتصادية تخضع ويتم هيكلتها ضمن أطر تتيح معرفة مجال وحدود هذا الترابط وابطس شكل تجسده هذه الاطر هو الاتفاقيات التفضيلية، ففيها تجتمع الوحدات الدولية في مجموعة وتتحدد من خلالها المبادئ المكونة لأساس التعامل فيما بين الاطراف وفي مواجهة غيرهم، والاطار الجامع للوحدات الدولية تتنوع اشكاله اعتبارا بعدد الاطراف أو مجال

التعاون أو درجة التنسيق ومستواه، وعليه نستبين الاتفاقيات التفضيلية من خلال تعريفها بشكل جامع لأنواعها مانع للصيغ الأخرى (فرع أول)، ونعرج على معايير تنوعها (فرع ثاني).

الفرع الأول: تعريف الاتفاقيات التفضيلية.

ينصرف معنى الاتفاقية عموماً إلى تفاهم أو تعاقد بين دولتين فأكثر بعد تفاوض منصب على موضوع معين يتسم بالصفة القانونية الملزمة، تنظم بشكل خاص القضايا الفنية على غرار الشؤون الاقتصادية والتجارية مع تبيان المزايا والحقوق والالتزامات المترتبة على كل طرف، وهذا الارتباط قد يكون مؤقتاً أو طويل الأمد، كما يمكن أن يكون من ناحية الأطراف ثنائياً أو متعددًا. ضمن هذا الإطار تم تصميم الاتفاقيات التفضيلية لتعزيز التعاون الاقتصادي المتكافئ والتكامل بين الدول الأعضاء، ببناء علاقات تعاونية قائمة على المبادلة العادلة حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية دون الإضرار بالطرف الآخر، ويتضمن ذلك توفير فرص متكافئة للتجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية. وغالباً ما تهدف إلى زيادة الوصول إلى الأسواق، وتعزيز تدفقات الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، من خلال تسهيل التجارة عن طريق خفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام التجارة في السلع والخدمات المتبادلة بين الكيانات المشاركة، وعطفاً على ما سبق بيانه فهناك العديد من المقاربات لتعريف الاتفاقيات التفضيلية حيث اعتبرت تدابير ضمن السياسة التجارية قائمة على معاملة تمييزية ومنح الأفضلية لعدد محدود ومعين من الدول فيما يتعلق بتحرير التجارة ورفع القيود لاسيما الجمركية، كما عرفت بأنها إجراءات تمييزية يتم بمقتضاها منح شروط تفضيلية دولية متبادلة بتقليص أو إلغاء بعض أو كل الحواجز والقيود الجمركية والكمية المترتبة في الأساس على بعض أو كل المنتجات بغرض تعزيز التجارة البينية وتيسير وحفز المبادلات التجارية مع دولة أو أكثر على وجه التحديد، وقد عدت أيضاً تدابير رسمية للتجارة بين دولتين فأكثر تقدر فوائد من التجارة والتعاون الاقتصادي البيني نظراً لتقاربها الإقليمي وانخفاض التكاليف، تعزز هذه التدابير التعاون الاقتصادي والتجارة اللذين لم يكن لوجودها بالحجم المطلوب لولا تلك الاتفاقيات، وإن خالفت بشكل جلي مبادئ منظمة التجارة العالمية القائمة على مبدأ الدولة الأكثر رعاية، الذي يتيح استفادة الدولة الطرف في المعاهدات الاقتصادية والتجارية والجمركية المتضمنة شرط الدولة الأكثر رعاية من أي امتياز أو منافع بمنحها الطرف الآخر لدولة أو لدول غيرها، إلا أن الاتفاقيات التفضيلية مرتكزة على الاستثناء المتضمن في المادة 24 من ميثاق منظمة التجارة العالمية.

وعليه فالاتفاقيات التفضيلية جزءاً هاماً من استراتيجيات التجارة الخارجية للدول بغرض تعزيز التبادل التجاري وتشجيع وتحفيز كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلال منح مزايا تجارية ومعاملة تفضيلية متبادلة، تشمل في الغالب تخفيضات أو إلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية (الكمية) بين الدول الأعضاء سواء كانت العضوية ثنائية أو متعددة الأطراف، فهي أداة هامة في تعزيز التكامل الاقتصادي المتكافئ بين الدول.

الفرع الثاني: تنوع تصنيف الاتفاقيات التفضيلية.

بغض النظر عن معيار التصنيف القائمة على عدد الأطراف المنضوية تحت الاتفاقية التفضيلية الذي يقسمها إلى ثنائية ومتعددة الأطراف فهناك معايير أكثر أهمية على غرار الأهداف المنشودة والنطاق أو الموضوعات المعالجة من قبل الاتفاقيات التفضيلية، فاستناداً إلى الأهداف الرئيسية للاتفاقيات التفضيلية ونطاقها نميز بين:

-اتفاقيات التبادل الحر: التي تهدف إلى تسهيل حركة البضائع والخدمات والسماح بتدفق أكبر لها بين الدول الأعضاء عن طريق خفض أو إزالة الحواجز التعريفية والتجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية، تعتبر اتفاقيات التبادل الحر اتفاقية قانونية ملزمة للدول الأعضاء، ويتم عادة التفاوض بشأنها لمدة طويلة وتشمل العديد من الجوانب على غرار خفض أو إزالة الرسوم الجمركية، وتحديد القواعد المتعلقة بالمنافسة العادلة، وتنظيم الاستثمار، ومن أمثلة اتفاقيات التبادل الحر نورد اتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية

وكندا والمكسيك المعروفة باسم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والتي تم تحديثها فيما بعد إلى الاتفاقية الأمريكية-المكسيكية-الكندية (USMCA).

-الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية: تشبه إلى حد كبير اتفاقيات التبادل الحر غير أنها تركز على تحسين التبادل التجاري على نطاق إقليمي داخل منطقة جغرافية معينة، تهدف لتشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء لتلك المنطقة من خلال منح امتيازات تجارية متبادلة وتفضيلية لتعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق الازدهار المشترك، ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصنف وان اختلفت تفاصيلها الاتحاد الأوروبي والاتفاقية القارية الأفريقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA)، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE).

-اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: تستهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مختلفة من خلال اشتغالها على مجموعة من البنود والترتيبات لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الأطراف المتعاقدة، بتضمنها لمجالات من بينها التجارة الحرة (حيث تخفض أو تزيل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية)، والتعاون الاقتصادي (بتعزيز التعاون و البحث والتطوير التقني وتبادل المعرفة والخبرات وتطوير البنية التحتية)، وكذا تتضمن مجال الاستثمار (بتحفيزه وتوفير بيئة استثمارية مشتركة تشجع عليه)، ناهيك عن توحيد القوانين والتنظيمات الاقتصادية بين الدول المتعاقدة لتيسير الأنشطة التجارية والاستثمارية، ومن نماذج هذا الصنف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة والتفصيلية بين الاتحاد الأوروبي واليابان (EPA)، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة للشرق (RCEP)، واتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكندا (CETA).

-اتفاقيات تحرير الخدمات: هي اتفاقيات تهدف إلى تسهيل حركة الخدمات (النقل والاتصالات والخدمات المالية) بين الدول، وتتضمن تخفيض الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على حركية الخدمات، وبالتالي توفير مناخ مشجع على الأعمال والاستثمار، من أمثلتها اتفاقية التجارة الخارجية للخدمات (GATS) التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

-اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني: تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأطراف المتعاقدة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية (المجالات التقنية والعلمية والبحثية وتبادل المعرفة والتقنيات الحديثة)، بتضمنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تسهم في تعزيز التجارة والاستثمار وتبادل المعرفة والتكنولوجيا لتحقيق الفوائد المتبادلة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

-الاتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار: تهدف لتعزيز وحماية الاستثمارات من خلال تخفيض تدفقات الاستثمار بين الدول المتعاقدة وتوفير الضمانات للمستثمرين الأجانب مثل حقوق التحكيم الدولي وتعويضات الخسائر، هذه الاتفاقيات تعتبر جزءاً هاماً من الهيكل التشريعي الذي يهدف إلى جعل بيئة الاستثمار دولياً أكثر استقراراً وأماناً، مما يشجع على تدفقات الاستثمار ويساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي: تهدف لتجنب دفع الضرائب مرتين على نفس الدخل لغاية تقليل التداخل الضريبي وتشجيع التدفقات الدولية لرأس المال والأرباح مما يعزز التجارة والاستثمار بين الدول المتعاقدة، وتحسين بيئة الأعمال الدولية وتوفير الأمان والتوقعات المالية المستقرة.

وعلى الرغم من التنوع في الاصناف بحسب المعيار المعتمد الا انها تجتمع في سمة مشتركة واحدة وهي انها تهدف إلى الزيادة النفاذ والوصول إلى الأسواق.

المطلب الثاني: توظيف وأهمية الاتفاقيات التفضيلية للإسهام في التعاون الاقتصادي المتكافئ.

إن الخيارات المتاحة أمام واضعي السياسات وصناع القرار جد محدودة لتحقيق الاهداف المنشودة ومستوى تنموي مرضي، لذا فالموازاة مع الإنشاء والتوسع في الأنشطة الاقتصادية عموما والصناعية خصوصا يتم الاعتماد على تطوير التعاون الاقتصادي المتكافئ وترقية التبادل التجاري الدولي، وهو تدخل ضروري من الدولة يقتضي تكوين علاقات وترابطات دولية تكون فيها الفائدة متبادلة عادلة ومتكافئة بين الأطراف المشاركة، ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري، بحيث تستفيد كل دولة من المزايا الاقتصادية والفرص بنفس القدر، واعتبارا بالأهمية والادوار التي تلعبها الاتفاقيات التفضيلية يلاحظ توجه دولي لتوظيفها كآلية وهذا يتضح بجلاء من خلال التزايد المطرد في عدد الاتفاقيات التفضيلية المبرمة على الصعيد الدولي ، لذا نستعرض دواعي توظيف الاتفاقيات التفضيلية لتعاون اقتصادي متكافئ (فرع أول)، ثم أهمية واسهاماتها في التعاون الاقتصادي المتكافئ (فرع ثاني).

الفرع الاول: دواعي توظيف الاتفاقيات التفضيلية لتعاون اقتصادي متكافئ.

توظف الاتفاقيات التفضيلية من قبل جل الدول باعتبارها من بين أهم الآليات الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي الاقتصادي وتوسيع القواعد التجارية للدول المشاركة، ناهيك عن أنها تسهم في تعزيز العلاقات السياسية بين الدول وتقوية الثقة المتبادلة مما يدعم بناء شراكات دولية أكثر استدامة وتنمية، فهي تتيح:

- تحسين مناخ الأعمال وجعله حاضنة للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وتعد الاتفاقيات التفضيلية عوامل جذب وتحسين لجمل الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والإدارية المحددة لنجاح المشاريع والأنشطة الاقتصادية.
- تعزيز مركز الدولة والرفع من مقدرتها التنافسية مقارنة بمثيلاتها بترقية الصادرات والزيادة من نفاذيتها للاسواق من خلال بنود الاتفاقيات التفضيلية المساهمة في خفض تكاليف الانتاج من خلال التخصيص بإنتاج معين مستجيب للمزايا النسبية المتاحة بالدولة، وخفض اعباء التبادل التجاري، والتسويق خارجيا نظرا لمحدودية السوق المحلية في تحقيق النمو مهما بلغ حجمها.
- الاستغلال السياسي الداخلي والخارجي للاتفاقيات التفضيلية بتوطيد العلاقات الدولية من خلال زيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة وتفادي الازدواج الضريبي الدولي.
- الاستفادة من المزايا المطلقة والنسبية للدولة لاسيما وفرة عوامل الانتاج والمقدرات والموارد، والاستفادة من التخصيص وتقسيم العمل على نطاق دولي.

-التنسيق والتعاون الدوليين لتعظيم المنافع الاقتصادية بتوحيد الجهود لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متقاربة وتجنب وجود طاقات إنتاجية معطلة .

-التعاون العلمي ونقل التقنيات والتكنولوجيا والمعرفة وتوظيفها في اقتصاديا.

-التعاون للانخراط الحذر في الاقتصاد العالمي الذي تفرضه العولمة الاقتصادية والعمل على الاستفادة من الفرص المتاحة والمعروضة والتنسيق لتجنب تداعيات ومخاطر الاندماج.

-تفادي الازدواج الضريبي الدولي والتخفيف من آثاره باعتباره عقبة ومثبط للأنشطة الاقتصادية والعملية الاستثمارية.

الفرع الثاني: أهمية واسهامات الاتفاقيات التفضيلية في التعاون الاقتصادي المتكافئ.

الاتفاقيات التفضيلية تعد أداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي الاقتصادي فمن بين ما تتيحه هذه الاتفاقيات للدول المشاركة فيها من مزايا وامتيازات وفرص ما يلي:

- تعزيز التجارة الدولية: إذ تسهل الاتفاقيات التفضيلية التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من خلال تخفيض أو ازالة الرسوم الجمركية والعقبات التجارية الأخرى على المنتجات المتبادلة. هذا يشجع على زيادة حجم التجارة وتوسيع الفرص التجارية.

- تعزيز النمو الاقتصادي: من خلال زيادة التبادل التجاري والاستثمارات وتحفيز الصادرات وتقليل التكاليف الجمركية تساهم الاتفاقيات التفضيلية في دعم النمو الاقتصادي للدول المشاركة وزيادة إنتاجها وقدرتها التنافسية.

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: توفر الاتفاقيات التفضيلية بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق فرص عمل، حيث يمكن أن تشجع على إنشاء مصانع وشركات للاستفادة من الامتيازات المقدمة.

- تحفيز التكامل الاقتصادي: تعزز الاتفاقيات التفضيلية التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة، وتشجع على تكامل سلاسل القيمة وتطوير الصناعات المشتركة.

- تعزيز العلاقات الدولية: يمكن للاتفاقيات التفضيلية أن تساهم في تعزيز العلاقات الدولية بين الدول المشاركة وبناء شراكات استراتيجية تعود بالفائدة على الجميع.

- تقوية التكامل الاقليمي: في الحالات التي تكون فيها الاتفاقيات التفضيلية بين دول في نفس المنطقة الجغرافية، يمكن أن تساهم في تعزيز التكامل الاقليمي وتعزيز التعاون والتنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما يعزز الاستقرار والتنمية المستدامة.

- تحسين موقع الدول في السوق العالمية: من خلال توفير مزايا تنافسية للمنتجات المصدرة، تساعد الاتفاقيات التفضيلية في تحسين موقع الدول المشاركة في السوق العالمية وزيادة حصتها في التجارة العالمية.

- تعزيز العلاقات الدولية والسياسية: تساهم الاتفاقيات التفضيلية في تعزيز العلاقات الدولية بين الدول المشاركة وتبادل الخبرات والمعرفة، مما يعزز التفاهم والتعاون السياسي بينها.

- تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية: يمكن للاتفاقيات التفضيلية أن تساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة في الدول المشاركة.

- تحفيز التحديث الصناعي: من خلال تعزيز الاتصالات التجارية بين الدول، يمكن أن تساهم الاتفاقيات التفضيلية في تحفيز التحديث الصناعي ونقل التكنولوجيا.

المبحث الثاني: الاتفاقيات التفضيلية المبرمة من قبل الجزائر ضمن امتدادها الدولي.

المشهد الدولي يطغى عليه يوما بعد يوم التعامل ضمن أطر وتكتلات اقتصادية دولية، السبق فيها للاقتصاديات المتقدمة بالرغم من ان الدول النامية أحوج ما تكون اليها في فضاء تضيق فيه مصالح الوحدات الدولية التي تتعامل بصفة منفردة وبمعزل ؛ من أجل ذلك تسعى جل الدول لاستغلال القدرات والمقدرات بشكل امثل من خلال عملية تنسيقية مستمرة تنشأ على اثرها ارتباطات وتجمعات إقليمية أو دولية ثنائية أو متعددة الاطراف قائمة على الاقل على خفض أو ازالة الحواجز التعريفية والقيود الكمية والتجارية ، بالإضافة لتسهيل حركية عوامل الانتاج بين الاطراف المتعاقدة، والاستفادة من تقسيم العمل والتخصص بما يخدم مصالحها وخياراتها التنموية، ضمن هذا المضمار ابرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات التفضيلية ضمن محيطها وامتدادها الدولي، سواء بصيغة الاتفاقيات التفضيلية متعددة الاطراف سواء في البعد المغاربي والعربي أو في البعد الدولي الموسع (المطلب الاول)، كما اعتمدت الجزائر صيغة الاتفاقيات التفضيلية الثنائية في المحيط المغاربي والعربي وكذا في امتدادها الدولي خارج الاطار العربي (المطلب الثاني).

المطلب الاول: الاتفاقيات التفضيلية متعددة الاطراف.

وهي الاتفاقيات التفضيلية الدولية التي أبرمتها الجزائر مشاركة فيها عدة دول في نفس الوقت للتعاون وتحقيق الأهداف المشتركة والمنشودة، ونميز هنا بين الترابطات التي جمعت الجزائر ومحيطها المغاربي العربي (الفرع الأول) وبين الترابطات التي جمعت الجزائر مع بقية الدول خارج الاطر العربي سالف الذكر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية متعددة الاطراف ضمن الامتداد المغاربي والعربي.

هذا الجزء من الاتفاقيات التفضيلية المبرمة من قبل الجزائر مع امتدادها نقسمه الى شطرين مغاربي وعربي وفق الآتي:

أولاً) الاتفاقيات التفضيلية متعددة الاطراف المبرمة من قبل الجزائر مع دول امتدادها المغاربي (التجربة الوحيدة والتكامل الاقتصادي):

توالت محاولات التعاون والتكامل والوحدة المغاربية منذ أول مؤتمر للأحزاب المغاربية بطنجة سنة 1958 الى غاية قمة الاستراتيجية الكبرى للتنمية المغاربية المشتركة سنة 1991 بليبيا اين تقررت الوحدة الاقتصادية المغاربية، وبالرغم من وجود كل مقومات ومسوغات ودواعي الوحدة والتكامل ومحدودية عدد الدول المغاربية الا انها بقيت تتعامل انفراديا في مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الدولية، وبقي حجم المبادلات التجارية البينية مغاربيا هزيعا، بفعل الاعتبارات التاريخية والسياسية في المقام الاول فضلا عن ضعف البنية التحتية والبيروقراطية وعدم التجانس الايديولوجي والمعضلات الحدودية والخلل البنيوي لاقتصاديات الدول المغاربية ، وقد عطلت قاعدة الاجماع قرارات العمل المشترك ، فلم يدخل حيز التنفيذ سوى عدد جد محدود من 37 اتفاقية مبرمة.

1 (الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة بالجزائر والداخلية حيز التنفيذ بتاريخ 14.07.1993، الهادفة لإنشاء سوق مغاربية فلاحية مشتركة يتم بمقتضاها إعفاء المنتجات الفلاحية ذات المنشأ والمصدر المحليين المتبادلة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن الإجراءات الجمركية.

2 (الإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور المتضمنة اعفاءات وتسهيلات في ذات الشأن .

3 (إتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار المانحة لمعاملة تفضيلية وامتيازات لرؤوس الاموال والاستثمار.

4 (إتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل وارباح الشركات .

5 (إتفاقية تجارية وتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي بغرض توسيع المبادلات التجارية البينية غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ. وكلها لم تؤدي الغرض المطلوب لأنه لم يتم تجسيدها بشكل فعلي وجدي وتم الاستعاضة عن ذلك باتفاقيات ثنائية بين دول المنطقة المغاربية.

ثانيا) الاتفاقيات التفضيلية متعددة الاطراف المبرمة من قبل الجزائر مع دول امتدادها العربي: بواذر العمل العربي المنظم كانت مبكرة منذ المؤتمر العربي المنعقد في باريس من 18 الى 23 جوان 1913 لتتوالى الى غاية وضع ميثاق جامعة الدول العربية في 22.03.1945، وان نجحت بعض الاقاليم في التوحد كالمملكة العربية السعودية وشطري اليمن والامارات العربية المتحدة، وفشلت اقاليم اخرى كمصر والسودان والصومال، سوريا والعراق، الاردن والعراق، والاخفاقات مردها تعاضد الاسباب الخارجية والداخلية وتعاضم القطرية والفرقة ، فرغم توافر كل مقومات التكامل تبقى الوحدة العربية بعيدة المنال ، ونظرا لبقاء التطلعات والدواعي قائمة لتكوين أطر عمل عربي مشترك يحقق المصالح والاهداف المشتركة ويستفيد من مزايا توسع السوق ، بقيت المحاولات التي شاركت فيها الجزائر المستقلة منها :

1 (اتفاقية السوق العربية المشتركة لسنة 1964، وميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي المشترك لسنة 1980، اللذين لم يحققا الغايات المنشودة لمحدودية الاطراف الملتزمة فعليا ليبقى العمل العربي المشترك هزيعا في اطار جامعة الدول العربية.

2 (اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لسنة 1982 في المجال الزراعي والصناعي والخدمي حيث تضمنت عدة تدابير منها إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ورفعاً للقيود المفروضة على السلع عربية المنشأ، المعاملة التفضيلية للمنتجات الأقل نمواً، أحقية كل طرف في منح ميزات إضافية لأية دولة عربية، وعدم جواز منح أية ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق

تلك الممنوحة للدول الأطراف وغيرها ، غير انها بقيت تراوح مكانها لتعطل المفاوضات بشأنها والاختلافات في التفسير وتأخر في التصديق عليها وتأخر دخولها حيز التنفيذ.

3 (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE) التي تم اقرارها سنة 1996 بالتزامات تدريجية ، وبإعمال مبدأي المعاملة الوطنية وتوحيد التعريفات، فمنذ 2005.01.01 والمنتجات عربية المنشأ يتم تبادلها بين الأطراف بإعفاء تام من الحقوق الجمركية، وفي 2004.08.03 صادقت الجزائر على اتفاقيه تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وأودعت ملف انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في 2008.12.31، لتتم عمليات المبادلات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية ضمن هذا الاطار بالإعفاء الكامل من الحقوق الجمركية منذ 2009.01.01 ، غير ان حجم المبادلات بقي ضئيلا لتجانس اقتصاديات الدول العربية واقتنارها للتكنولوجيا ، وعدم التوافق حول قواعد اكتساب المنشأ وغلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات التجارية والاقتصادية.

الفرع الثاني: الاتفاقيات التفضيلية متعددة الاطراف ضمن الامتداد الدولي الموسع.

تأرجح المحاولات المغاربية والعربية في هذا المضمار بين الفشل والاداء الهزيل دفع بالجزائر الى التوجه الى خارج الاطار العربي بحثا عن مكاسب اقتصادية .

أولاً) اتفاقيه الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية: شراكة متعددة الابعاد والجوانب بين الاتحاد الأوروبي والدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط من بينها الجزائر ، التي امتدت المفاوضات بينها وبين الاتحاد من 1997 إلى 2001 وتأخر توقيع الشراكة إلى 2002.04.22 ، والمصادقة إلى 2005.04.27 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 2005.09.01، المتضمن التفكيك التدريجي التدريجي (2005 - 2017) والرفع التدريجي للقيود التعريفية، ونظرا لفقد الجزائر لمداخل معتبرة جراء ذلك دون تحقيق مكاسب مكافئة مقابلة لتعزز التواجد الاوربي في السوق الجزائرية تمت مراجعة التفكيك التعريفي (2012 - 2020) وتأجيل الوصول لمنطقة التبادل الحر الى 2020 كمهلة اضافية ؛ لاستعداد المؤسسات الجزائرية للمنافسة.

ثانياً) توجه الجزائر لمنظمة التجارة العالمية : (OMC) المتبينة لأغلب آليات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

والتجارة (GATT) ، لهادفة لرفع معدلات التبادل التجاري والنمو ولانفتاح أكبر للأسواق، بدايات اهتمام الجزائر تعود لسنة 1987 واكتسبت صفة المراقب، ليعقد الفريق المعني بالانضمام اجتماعه الاول في سنة 1998 وتتوالى جولات المفاوضات التي يتواصل بالموازاة معها جهود تقويم نظام التجارة الجزائري خاصة من حيث رخص الاستيراد، الحقوق والرسوم الجمركية، الجباية، المؤسسات العمومية، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.

ثالثاً) الإتحاد من أجل المتوسط: على نسق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ، وتجمع دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، ورابطة دول أمريكا الجنوبية السوق المشتركة الجنوبية (MERCOSUR) تبذل الدول الاوروبية جهودا لإنشاء تكتل اقتصادي عوضا عن التعاملات الفردية مع الدول المتوسطية ، فعقب قمة باريس سنة 2008 برزت الشراكة الأورومتوسطية في شكل إتحاد من أجل المتوسط الذي يجمع 28 دولة من الإتحاد الأوربي مع 15 دولة من جنوب وشرق البحر المتوسط من ضمنها الجزائر سعيا لإندماج تدريجي وتعاون متكافئ .

رابعاً) الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية : (AFCFTA) بمناسبة القمة الاستثنائية العاشرة للإتحاد الإفريقي المنعقدة في 2018/03/21 بكيغالي الرواندية وقعت الجزائر على إتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المتضمنة إزالة الحواجز الجمركية و التجارية لزيادة معدلات التبادلات البينية .

المطلب الثاني: الاتفاقيات التفضيلية الثنائية.

اعتبارا بسهولة ضبط الحقوق والالتزامات في الاتفاقيات التفضيلية الثنائية ويسر مراجعتها وتقويمها المنعكس على مرونتها ونجاعتها في بلوغ مقاصدها والاهداف المنشودة على غرار تكتيف المبادلات التجارية وترقية وتحفيز الاستثمار، لذا غدت أكثر الآليات استخداما على الصعيد الدولي ، والجزائر استعاضت بهذه الآلية عن تجارب ومحاولات متعددة الاطراف لم يكن اداؤها مرضيا، فأبرمت اتفاقيات تفضيلية ثنائية في محيطها المغاربي وامتدادها العربي (فرع أول)، كما ابرمت اتفاقيات ثنائية تفضيلية ضمن فضائها الدولي وبشكل موسع (فرع ثاني).

الفرع الاول: الاتفاقيات التفضيلية الثنائية ضمن الامتداد المغاربي والعربي.

لما باءت المحاولات الوحيدة المغربية والعربية بالفشل واصبحت بعيدة المنال واستعصت تكوين اطر متعددة الاطراف فعالة ضمن هذين الامتدادين الجغرافيين، صار امام الجزائر خيار اوحده هو ايجاد بدائل مغربية وعربية تتمثل في الاتفاقيات التفضيلية الثنائية نورد منها :

1 (الاتفاقيات التفضيلية للجزائر مع تونس: اتسمت العلاقات الثنائية بالنمو المتزايد لاسيما في الشق الاقتصادي وشهدت تطورا لفرص الشراكة وحفز الاستثمار وزيادة معدل التبادل التجاري البيني من جملتها الآتي:

أ) الاتفاق التجاري التفضيلي الموقع في 2008/12/04 بتونس : بغرض بلوغ المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والزيادة في حجم التبادل البيني التجاري، من خلال اقرار عدة مزايا كالتخفيضات والاعفاءات والغاء القيود التعريفية والتجارية، والمعاملة التفضيلية للطرفين، مع التحيين الدوري للاتفاق بما يخدم المصالح المشتركة.

ب) إتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الموقع في 2006.02.16 بتونس : باقرار معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية (المادة 183 من الإتفاق).

ج) إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي : المتعلقة بالأداءات على كل من الدخل والثروة.

د) إتفاقية نقل الأشخاص والبضائع والعبور عبر الطرق : لتسهيل تنقل الأشخاص والبضائع عبر إقليمي الدولتين باقرار اعفاءات ذات طابع جبائي.

2 (الاتفاقيات التفضيلية للجزائر مع المغرب: بالرغم من موجات التصالح الا ان العلاقات الاقتصادية جون المستوى المأمول يعكسه عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة حيث نذكر:

أ) الإتفاقية التجارية والتعريفية الموقعة في 1989.03.14: والقائمة على المنح التبادلي للتعريفات التفضيلية لمنتجات الدولتين الذي تم تجميده في 1996.

ب) إتفاقية تفادي الإزدواج الضريبي على الدخل والثروة .

3 (الاتفاقيات التفضيلية للجزائر مع موريتانيا: بالرغم من سقف التطلعات في تعاون مثمر مرده عدم تجانس اقتصاديات البلدين الا ان الواقع الميداني مجال نقد وواسع واداء هزيل، ومن بين اطر التعاون نجد:

أ) الإتفاقية التجارية والتعريفية الموقعة في 1972.01.20 بنواكشوط، والاتفاقية التجارية والتعريفية الموقعة في 1973.11.12 بالجزائر تم تعويضهما باتفاقية تجارية وتعريفية موقعة في 1996/04/23 بنواكشوط المتضمنة لاعفاءات ومزايا من شأنها ترقية المبادلات الا انها لم تدخل حيز التنفيذ.

ب) إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي على الدخل والثروة .

ج) إتفاق التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات : باقرار معاملة تفضيلية لا تقل عن المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية (المادة 183 من الإتفاق).

4 (الاتفاقيات التفضيلية للجزائر مع ليبيا :

أ) إتفاقية التعاون الإقتصادي المقررة لاستفادة الشركات المشتركة بأعلى قدر من المزايا الضريبية والجمركية.

ب) الإتفاقية التجارية والتعريفية بإعفاء منتجات الدولتين المتبادلة من الرسوم والضرائب.

ج) إتفاقية تشجيع وحماية وضمان الإستثمار باقرار معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية او معاملة الدولة الأكثر رعاية.

ثانيا) الاتفاقيات التفضيلية الثنائية المبرمة من قبل الجزائر ودول امتدادها العربي منفردة: نظرا لتعدد محاولات إيجاد أطر عربية للتعاون الاقتصادي متعددة الاطراف والتي باءت بالفشل او اتسمت بالاداء دون المأمول لاعتبارات سياسية من جهة ولتطابق بنى اقتصاديات الدول العربية مما دفع بالجزائر لايجاد بدائل لعل اهمها الاتفاقيات الثنائية التي من بينها:

1 (الاتفاقيات التفضيلية الثنائية المبرمة من قبل الجزائر مع امتدادها العربي بقارة أفريقيا: بالتوازي مع دول محيط الجزائر المغاربية ابرمت هذه الاخيرة اتفاقيات تفضيلية ثنائية مع الدول العربية بافريقيا كمصر والسودان وفق ما هز مبين ادناه وجدير بالإشارة الى ضالة التعامل في هذا المضمار بين الجزائر وبين كل من جزر القمر، جيبوتي، والصومال.

أ) الاتفاقيات التفضيلية المبرمة بين الجزائر ومصر: نذكر هنا الإتفاق التجاري الموقع في 1991.10.15 بالقاهرة المتضمن رفع القيود التعريفية وغير التعريفية، كما نذكر الإتفاق لتفادي الإزدواج الضريبي على الدخل ورأس المال الموقع في 2001.02.17 بالجزائر.

ب) الاتفاقيات التفضيلية المبرمة بين الجزائر والسودان: نشير الى الإتفاقية التجارية الموقعة في 1967.10.30 والى الإتفاق التجاري المبرم في 2001.06.17 بالخرطوم المتضمن رفع القيود غير التعريفية.

2 (الإمتيازات الجبائية الممنوحة بموجب الإتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدول العربية بقارة آسيا: اكفى عدد من الدول الاثني عشر المكونة لامتداد الجزائر العربي بقارة آسيا بالأطر متعددة الأطراف على غرار المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، بينما البقية وفي تماثل مع ما هو قائم مغاربيا عززت الاتفاق الثنائي والتي من بينها فلسطين، لبنان، الأردن، سوريا، الكويت، قطر، العراق، واليمن، واستهدفت رفع معدلات التبادل التجاري وتجنب الإزدواج الضريبي وتشجيع الإستثمار؛ وكمثال نموذجي نذكر إتفاقية التعاون التجاري مع الاردن الموقعة في 1997.05.19 بالجزائر والتي دخلت حيز التنفيذ في 1999.01.31 ، المتضمنة إعفاءات متبادلة ورفعاً للقيود غير التعريفية.

الفرع الثاني: الاتفاقيات التفضيلية الثنائية ضمن الامتداد الدولي الموسع.

بشأن الاقتصاد سعت الجزائر بشكل جثيث خارج الإطار العربي لايجاد فرص تعاون متكافئ و ابرمت في هذا الشأن ما يزيد عن 170 اتفاقية ثنائية ، تتمحور في الاساس حول رفع معدلات التبادل لتجاري والمعاملات التجارية التفضيلية وتفادي الازدواج الضريبي وحفز الاستثمار ؛ وعلى الرغم من هذا العدد التعاقدى المعتبر وباستثناء الدول الاوروبية التي تجمعها مع الجزائر ترابطات ضمن اطر متعددة الاطراف فان جل هذه الاتفاقيات الثنائية ميدانيا ومن حيث الاثر دون المأمول يشكل البعد ووجود البدائل أهم الاسباب دون بلوغ النتائج المرضية، فندرج هنا العمل الثنائي مع الولايات المتحدة الامريكية كأهم زبون، ومع الصين كأهم ممول :

أولاً) استفادة الجزائر من النظام التفضيلي العام للولايات المتحدة الأمريكية : (SGP) بالرغم من اقرار هذا الاخير منذ 1970 واشتماله على ما يربو على 3000 منتج يمكن للدول النامية الإستفادة من إعفاءات من الحقوق الجمركية والرسوم حال التصدير نحو الولايات المتحدة الامريكية شريطة التصدير المباشر والمنشأ ، الا ان الجزائر لم تستفد من المعاملة التفضيلية الى غاية 2004 استفادة

مقتصرة على مُنتَجين وفي حدود ضيقة، ومع ذلك فقد تعززت أطر التعاون المتكافئ بين الدولتين منها الإتفاقية الإطار حول التجارة والإستثمار (TIFA) المبرمة في 2001.07.13، اضافة لتكوين مجلس أعمال جزائري أمريكي.

ثانيا) المعاملة التفضيلية والتعاون التجاري الثنائي بين الجزائر الصين: على الرغم من مكانة الصين بالنسبة للجزائر كأهم مومن وأهم زبون الا ان العمل الثنائي التعاوني لم يتجاوز معاملة الدولة الأكثر رعاية ، لوجود ارتباطات اقليمية وتجارة حدودية والتزامات مترتبة بموجب إتحدات جمركية أو مناطق تبادل أو إتفاقات أخرى.

خاتمة:

الالتزامات المترتبة على الدولة والتحديات المتجددة التي تستعصي مواجهتها والتطلعات المجتمعية كلها دوافع لايجاد وتفعيل بدائل تنمية وآليات كفيلة بتحقيق الاهداف والمقاصد المنشودة لاسيما في الجانب الاقتصادي، في هذا النهج تبذل الجزائر مساعي حثيثة لبلوغ معدل تنموي مرضي والرفع من تنافسية إقتصادها وتنويعه وجعل المداخل النفطية مساهمة لبناء الاقتصاد لا دعامة وحيدة له، لذا يتجدد خوضها لتجارب ومحاولات لتكوين أطر تعاون اقتصادي متكافئ في محيطها المغاربي وامتدادها العربي وفي الفضاء الدولي الموسع المفعم بالترابطات والتكتلات النشطة، قاصدة تحفيز القطاعات غير النفطية لتلعب الادوار المنوطة بها لتكون دعامة ضد التقلبات الاقتصادية والاستعاضة عن العوائد غير المستقرة المتأتية من النفط والثروات الطبيعية، وبالتالي فمن الخيارات المهمة المتاحة للدولة هي التوجه الى التعاون الاقتصادي الدولي المتكافئ والرفع من معدلات التبادل التجاري البيني اللذين يمارا لزوما عبر أطر قانونية دولية اقلها تعقيدا وأكثرها بساطة الاتفاقيات التفضيلية التي تكفل اندماجا تدريجيا حذرا بإيجابية في الإقتصاد العالمي، التي تتضمن تخفيضات واعفاءات تعريفية وغير تعريفية وتسهيلات تجارية ومزايا للعملية الاستثمارية وتفادي للازدواج الضريبي وتيسيرات جمّة تعزز من جاذبية الدولة كوجهة تجارية استثمارية واقتصادية، وتضمن الاتفاقيات التفضيلية مجالا رحبا لاستغلالها وتوظيفها اقتصاديا لتعدد صيغها واشكالها وورودها على موضوعات عدة وذات تأثيرات متفاوتة، وتشكل احدى أهم الآليات المستخدمة من قبل الجزائر لأغراض تنمية وللتعاطي مع البيئة الإقتصادية الدولية ولجارة البلدان المنافسة، فقد ابرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات التفضيلية كأطر للتعاون ضمن محيطها المغاربي وامتدادها العربي وضمن الفضاء الدولي الموسع، لكن ولاعتبارات في الغالب سياسية ولتجانس البنى لاقتصاديات جل الدول العربية فان الاتفاقيات التفضيلية لم تمضي قدما في الرفع من مستوى التعاون الاقتصادي العربي وتأرجحت ما بين الفشل والاداء الهزيل، ومن جهة أخرى استعصت في عدة حالات الترابط خارج الاطار العربي لجارة بعض الدول والتكتلات لاسيما المتقدمة اقتصاديا وذات التنافسية العالية كالاتحاد الاوروي مما انعكس سلبا على مردودية ومكاسب الجزائر من هذا النمط والارتباط الدولي .

فليست كل صيغ التكتل أو الاتفاقيات التفضيلية والوجهات الدولية ملائمة بالقدر ذاته ومناسبة لبلوغ الأهداف التنموية المنشودة فبعضها أقل من غيره من حيث المكاسب والاثّر، ما يفسر عدم دخول بعض الاتفاقيات حيز التنفيذ ومراجعة البعض والتفعيل المتواضع للبعض الآخر، فهناك تجارب أقل كفاءة وفعالية من المتوقع وجبت مراجعتها وتقويمها والاستفادة منها حال تصميم أطر مماثلة فيما يستقبل من ترابطات، اذ تعتمد فعالية وتأثير الاتفاقيات التفضيلية على مجمل الظروف الاقتصادية والمالية والأوضاع السياسية للأطراف فحال التصميم والارتباط كل وجهة لها ما يناسبها وهو ما يفسر عمل الاتفاقيات بشكل جيد في بعض الحالات بخلاف حالات أخرى. كما تجدر الإشارة ايضا الى ان الاتفاقيات التفضيلية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق الاهداف المنشودة لكنها تبقى مؤثرة ومتممة لغيرها من العوامل، وللدفع قدما بالاتفاقيات التفضيلية لتكون فعالة منتجة لآثارها المرغوبة وجب على الدولة الإهتمام بشدة الإرتباط بين الأهداف المنشودة وما يمنح من مزايا تفضيلية، وأن تكون حذرة بشكل خاص حول تقديم التخفيضات والاعفاءات والتسهيلات التجارية بشكل سخي لدرجة الإفراط بما لا يقابل بمكاسب مكافئة، كما لا يجب الإفراط في المزايا والمعاملات التفضيلية للوجهات الدولية التي يكون التعامل معها مجدي لها بالأساس دون حاجة لحافز، وجعل التخفيضات والاعفاءات والتسهيلات التجارية

أقرب إلى الممارسة الدولية بدلا من منح المعاملات التفضيلية المواتية لوجهات دولية معينة دون اعتداد بالمقابل الفعلي القابل للتحقيق، ناهيك عن الاهتمام بتعزيز المركز التفاوضي قبل الاقدام على الاتفاقيات التفضيلية الثنائية أو متعددة الأطراف .

قائمة المصادر والمراجع:

أولا) قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

I. قائمة المصادر:

1 (النصوص القانونية:

1.1 (القانون 05/05 بتاريخ 2005.04.26، المتضمن الموافقة على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها الموقع بفالونسيا في 2002.04.22 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، ج رج ج، العدد 30، الصادر في 2005.04.27.

2.1 (المرسوم الرئاسي 422/90 المؤرخ في 1990.12.22، المتضمن المصادقة على الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر يوم 23 يوليو 1990، ج رج ج، العدد 06، الصادر بتاريخ 1991.02.06.

3.1 (المرسوم الرئاسي 421/90 المؤرخ في 1990.12.22، المتضمن المصادقة على الإتفاقية بين دول إتحاد المغرب العربي الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور الجزائر في 23 يوليو 1990، ج رج ج، العدد 06، الصادر بتاريخ 1991.02.06.

4.1 (المرسوم الرئاسي 420/90 المؤرخ في 1990.12.22، المتضمن المصادقة على الإتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر يوم 23 يوليو 1990، ج رج ج، العدد 06، الصادر بتاريخ 1991.02.06.

5.1 (المرسوم الرئاسي 424/90 المؤرخ في 1990.12.22، المتضمن المصادقة على الإتفاقية الخاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة في الجزائر يوم 23 يوليو 1990، ج رج ج، العدد 06، الصادر بتاريخ 1991.02.06.

6.1 (المرسوم الرئاسي 83/92 المؤرخ في 1992.02.29، المتضمن المصادقة على الإتفاقية التجارية والتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 09 و 10 مارس 1991، ج رج ج، العدد 17، الصادر بتاريخ 1992.03.04.

7.1 (المرسوم الرئاسي 223/04 المؤرخ في 2004.08.03، المتضمن التصديق على إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية المحرة بتونس في 1981.02.27، ج رج ج، العدد 49، الصادر في 2004.08.08.

8.1 (المرسوم الرئاسي 54/89 المؤرخ في 1989.05.02، المتضمن المصادقة على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي الموقعة في مراكش يوم 17 فبراير سنة 1989، ج رج ج، العدد 18، الصادر بتاريخ 1989.05.03.

9.1 (المرسوم الرئاسي 159/05 بتاريخ 2005.04.27، المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها الموقع بفالونسيا في 2002.04.22 وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى 7 والوثيقة النهائية المرفقة به، ج رج ج، العدد 31، الصادر في 2005.04.30.

10.1 (المرسوم الرئاسي 12/10 المؤرخ في 2010.01.11، المتضمن التصديق على الإتفاق التجاري التفضيلي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية التونسية الموقع بتونس في 2008.12.04، ج رج ج، العدد 12، الصادر في 2010.02.17.

- 11.1 (المرسوم الرئاسي 404/06 المؤرخ في 14.11.2006، المتضمن التصديق على الإتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الموقع بتونس في 16.02.2006، ج رج ج، العدد 73، الصادر في 19.11.2006.
- 12.1 (المرسوم الرئاسي 161/85 المؤرخ في 11.06.1985، المتضمن المصادقة على الإتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية لتفادي الإزدواج الضريبي الموقع بتونس في 09.02.1985، ج رج ج، العدد 25، الصادر في 12.06.1985.
- 13.1 (المرسوم الرئاسي 387/02 المؤرخ في 25.11.2002، المتضمن التصديق على إتفاقية نقل الأشخاص والبضائع والعبور عبر الطرقات بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع بالجزائر في 17.06.2001، ج رج ج، العدد 77، الصادر في 26.11.2002.
- 14.1 (المرسوم الرئاسي 299/90 المؤرخ في 13.10.1990، المتضمن المصادقة على الإتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية لتجنب الإزدواج الضريبي ووضع قواعد المساعدة المتبادلة الموقع بالجزائر في 25.01.1990، ج رج ج، العدد 44، الصادر في 17.10.1990.
- 15.1 (المرسوم الرئاسي 355/05 المؤرخ في 17.09.2005، المتضمن التصديق على الإتفاقية التجارية والتعريفية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية الإسلامية الموريتانية الموقع بنواكشوط في 23.04.1996، ج رج ج، العدد 65، الصادر في 21.09.2005.
- 16.1 (المرسوم الرئاسي 336/15 المؤرخ في 27.12.2015، المتضمن المصادقة على الإتفاقية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الإسلامية الموريتانية لتفادي الإزدواج الضريبي وتجنب التهرب والغش الضريبيين فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة الموقع بالجزائر في 11.12.2011، ج رج ج، العدد 70، الصادر في 29.12.2015.
- 17.1 (المرسوم الرئاسي 354/08 المؤرخ في 05.11.2008، المتضمن التصديق على الإتفاق بين حكومي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الإسلامية الموريتانية حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الموقع بالجزائر في 06.01.2008، ج رج ج، العدد 65، الصادر في 23.11.2008.
- 18.1 (المرسوم الرئاسي 73/89 المؤرخ في 23.05.1989، المتضمن المصادقة على إتفاقية التعاون الإقتصادي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الاشتراكية الموقع بالجزائر في 28.06.1988، ج رج ج، العدد 21، الصادر في 24.05.1988.
- 19.1 (الأمر 22/73 المؤرخ في 05.06.1973، المتضمن المصادقة على الإتفاقية التجارية والتعريفية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية الليبية الموقع بطرابلس في 29.03.1973، ج رج ج، العدد 51، الصادر في 26.06.1973.
- 20.1 (المرسوم الرئاسي 210/03 المؤرخ في 05.05.2003، المتضمن التصديق على إتفاقية تشجيع وحماية وضمان الإستثمار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الموقع بسرت في 06.08.2001، ج رج ج، العدد 33، الصادر في 11.05.2003.
- 21.1 (المرسوم الرئاسي 317/92 المؤرخ في 01.08.1992، المتضمن المصادقة على الإتفاق التجاري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية الموقع بالقاهرة في 15.10.1991، ج رج ج، العدد 60، الصادر في 05.08.1992.

- 22.1 (المرسوم الرئاسي 142/03 المؤرخ في 2003.03.25، المتضمن التصديق على الإتفاق بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية مصر العربية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة لضرائب على الدخل ورأس المال الموقع بالجزائر في 2001.02.17، ج رج ج، العدد 23، الصادر في 2003.04.02.
- 23.1 (المرسوم الرئاسي 117/03 المؤرخ في 2003.03.17، المتضمن التصديق على الإتفاق التجاري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان الموقع بالخرطوم في 2001.06.17، ج رج ج، العدد 20، الصادر في 2003.03.23.
- 24.1 (المرسوم الرئاسي 252/98 بتاريخ 1998.08.08، المتضمن المصادقة على إتفاقية التعاون التجاري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الأردنية الهاشمية الموقعة بالجزائر في 1997.05.19، ج رج ج، العدد 58، الصادر في 1998.08.09.
- 25.1 (المرسوم الرئاسي 279/2000 المؤرخ في 2000.10.07، المتضمن التصديق على إتفاق التعاون التجاري بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية الصين الشعبية الموقع بالجزائر في 1999.10.30، ج رج ج، العدد 58، الصادر في 2000.10.8.
- 2 (النصوص التنظيمية:
 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مديرية القيمة والجباية، المنشور رقم 1769/م ع ج/أ خ/م 400 المؤرخ في 2008.12.03.
- 3 (مصادر أخرى:
 - 1.3 (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إدارة المال والتجارة والاستثمار، إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 د.ع 59 بتاريخ 1997.02.19.
 - 2.3 (الإتحاد الإفريقي، الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع في كيغالي رواندا، 2018.03.21.
- II) قائمة المراجع:
 - 1 (الكتب:
 - 1.1 (جهاد عودة، علم الإدارة الدولية البناء التحتي للعلاقات الدولية، د ط، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2013.
 - 2.1 (جودة عبد الخالق، منال متولي، ومنى الجرف، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام 2020، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2005.
 - 3.1 (جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
 - 4.1 (محمد بن عبد الله بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، د ط، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان الأردن، 2017.
 - 5.1 (محمد نصر محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، المملكة العربية السعودية، 2012.
 - 6.1 (أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
 - 7.1 (محمد بن عبد الله بوبوش، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة، د ط، دار الخليج للصحافة والنشر، عمان الأردن، 2017.
 - 8.1 (محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط2، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014.
 - 9.1 (مفيد الزبيدي، موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

- 10.1 (محمد حسن البرغثي، قياس إتجاهات الرأي العام الليبي نحو مسألة الوحدة العربية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2007.
- 11.1 (سميح محمد مسعود، تحديات التنمية العربية، ط1، دار الشروق، الأردن، 2009.
- 12.1 (الطاهر بن عريفه، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945-2000، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 13.1 (حازم الببلاوي، دور الدولة في الإقتصاد، ط1، دار الشروق، مصر، 1998.
- 14.1 (محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، ط1، دار حميثرا للنشر، مصر، 2018.
- 15.1 (ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، ط2، إي- كتب E-Kutub Ltd، لندن، 2017.
- 16.1 (محمد صافي يوسف، النظام القانوني لشرط الدولة الأولى بالرعاية في إطار إتفاقات منظمة التجارة العالمية، د ط، دار النهضة العربية، مصر، 2006.
- 17.1 (عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- 2 (الاطاريح والرسائل والمذكرات الجامعية:
- 1.2 (لعزيز معيفي، الوسائل القانونية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية تيزي وزو الجزائر، 2015.
- 2.2 (ياسين بوضياف، إنعكاسات الشراكة الأورو- جزائرية على الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دراسات الأورو - متوسطة، 2017.12.17.
- 3 (المجلات والمقالات العلمية :
- 1.3 (لخضر طوير، العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور بالجللفة، الجزائر، العدد 11، جوان 2013.
- 2.3 (محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الكويت، العدد 260، 2000.
- 3.3 (وكال الدراجي، رشاش عباسية، الاتفاقيات التفضيلية وجورها في تعزيز التبادل التجاري حالة التجارة البينية الجزائرية التونسية خلال الفترتين 2013/2008 و 2022/2014، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2023.
- 6.3 (سهير إبراهيم حاجم، وصبحي عبد الغفور، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 06، العدد 11، 2014.
- 7.3 (قاسم محمد عبد الله البعاج، ونجم عبد عليوي الكرعاوي، دور الاعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 40، 2014.
- 8.3 (رباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي ألغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد 06، 2015.
- 9.3 (تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 06، 2008.

- 10.3 (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، إتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية.
- 11.3 (نقي عبد سالم، مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 28، 2011.
- 12.3 (العرباوي نصيرة، مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف2، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر العدد 17، 2013.
- 4 (صحف ودوريات:
- 1.4 (إبراهيم بن عبد الله المطرف، مفهوم التعاون الاقتصادي في الأدبيات المعاصرة، اليوم، العدد 11299، 2004.05.22.
- 2.4 (محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الكويت، العدد 260، 2000.
- 5 (المواقع الالكترونية:
- 1.5 (عبد المومن بن صغير، " دور الاتفاقيات الثنائية في تطوير مبادئ القانون الدولي للاستثمارات الأجنبية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية (D.A.C) ، <http://democraticac.de/?p=38256>
- 2.5 (كيمورا فوكوناري، أهمية اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين اليابان والاتحاد الأوروبي، اليابان بالعربي، الاقتصاد 2019/01/02، <https://www.nippon.com/ar/currents/d00437/>.
- 3.5 (فيليب جالكين، دونمي تشن، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة وتأثيرها المحتمل على الصادرات السعودية الإقليمية، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، رؤية على الأحداث، 2021/03/30.
- <https://www.kapsarc.org/ar/research/publications/the-rcep-and-its-potential-impact-on-saudi-regional-exports/>
- 4.5 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، التشريع الجبائي، الإتفاقيات الجبائية مع البلدان: الآسيوية، الأوروبية الإفريقية، الأمريكية، <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/>، بتاريخ 2024.05.17.
- 5.5 (عبد الحميد بن محمد، فرنسا والصين. صراع على الريادة التجارية بالجزائر، 2024/05/17، <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/4/12/>
- 6.5 (محمود بيلي، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2008. متاح على: http://napcsyr.net/dwnld-files/divisions/tpd/pubs/pol_br/ar/27_pol_br_reg_trade_agr_mb_ar.pdf
- ثانياً قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

REFERENCES BIBLIOGRAPHY:

1) BOOKS:

- Marc montoussé, serge d'agostino, alain chaffel, et jean-marc huart, 100 fiches pour comprendre la mondialisation, s.éd, Bréal éditions, France, 2006

2) JOURNAL AND ARTICLE:

2.1) Edward D Mansfield, and Helen V. Milner, The New Wave of Regionalism, International Organization, Vol 53, no.03, 1999.

2.2) N. Limão, Preferential Trade Agreements, Handbook of Commercial Policy, Volume 1, Part B, 2016.

2.3) Nassima benarab, le démantèlement tarifaire reculé de huit ans: l'Algérie économisera 8,5 milliards de dollars d'ici 2020 , l'éco magazines, bimensuel l'éconews, N°56, Algérie, 16 au 31 décembre 2012.

3) DOCUMENTS:

3.1) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère des finances, direction générale des douanes, direction de la valeur et de la fiscalité, Sous direction de la fiscalité et du tarif, guide des avantages fiscaux, centre national de l'information et de la documentation CNID, mai 2008.

3.2) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère des finances, direction générale des douanes, direction de la valeur et de la fiscalité, Sous direction de la fiscalité et du tarif, guide des avantages fiscaux.

3.3) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère du commerce, accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne(UE) : nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires.

3.4) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère de l'industrie et des mines, direction générale de la promotion de l'investissement, conventions et accords internationaux signés par l'Algérie 1962-2015.

3.5) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère du commerce, direction de la promotion des exportations, recueil relatif aux avantages et facilitations accordés aux exportations hors hydrocarbures, avril 2007.

3.6) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère des finances, direction générale des douanes, direction de la valeur et de la fiscalité, Sous direction de la fiscalité et du tarif, "guide des avantages fiscaux.

3.7) République Algérienne Démocratique et Populaire, ministère des finances, direction générale des douanes, circulaire N°07/DGD/CAB/D420 du 07.03.2005, relative aux modalités de mise en œuvre de la convention algéro-jordanienne.

3.8) Royaume du Maroc, ministère de l'économie et des finances, direction des études et des prévisions financières Enjeux de l'intégration maghrébine: le coût du non Maghreb, études depf, 2008.

3.9) Michele Ruta, Preferential Trade Agreements and Global Value Chains Theory, Evidence, and Open Questions, World Bank Group, Trade and Competitiveness Global Practice Group, Policy Research Working Paper 8190, 2017.

4) INTERNET SITES:

- European Commission, The General Agreement on Trade in Services (GATS), What is the GATS?, The General Agreement on Trade in Services (GATS) | Access2Markets (europa.eu).
<https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/general-agreement-trade-services-gats>